أولويات تجارة مصر الخارجية للسلع الزراعية والغذائية مع دول حوض النيل (٢٠٠٠- ٢٠١٣): دراسة جغرافية ٢٠١٥ (*)

د. رضا القط محمد

مدرس الجغرافيا الاقتصادية

كلية الآداب – جامعة القاهرة

الملخص

يعد العامل الاقتصادى ذا دور هام فى حل قضية تقسيم مياه نهر النيل؛ ويتم ذلك من خلال دراسة العلاقات التجارية المتبادلة بين دول الحوض وخاصة مع مصر، من خلال عنصرين أساسيين هما؛ دراسة أهم سلع التجارة الخارجية لدول حوض النيل استيرادا وتصديرا، ثم دراسة الدول التي تقوم بالتجارة الخارجية مع دول حوض النيل. ومن دراسة أهم الواردات لدول حوض النيل (القمح، الذرة، السكر، زيت النخيل)، ودراسة أهم الصادرات أيضا (البن، الشاي، السمسم)، اقترحت الدراسة بعض الأولويات لتجارة مصر مع دول حوض النيل في التوجه حاليا نحو الاستيراد منها قبل ال تصدير، وذلك من خلال مقترحى الأولوية الأولى (التوجه لاستيراد الشاي) والأولوية الثانية (التوجه لاستيراد السمسم)، أما مقترح الأولوية الثالثة فهو خاص بضرورة التوجه لتصدير القمح.

Abstract

The priorities of foreign trade of Egypt from food and agricultural commodities with the Nile basin countries: A Geographical study.

The economic factor plays an important role in solving the problem of dividing Nile water by studying the relationships of trade exchange between the Nile basin countries (NBC's), especially with Egypt, by identifying two principal elements are; Studying the important commodities of foreign trade. then identifying the countries that deal commercially with Nile basin countries. By studying the principal imports of NBC's (Wheat, Corn, Sugar, Palm-oil) and

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد (٥) يوليو ٢٠١٨.**

studying the principal exports (Green Coffee, Tea, Sesame). The study suggested some priorities for Egypt's trade with NBC's by going on the attitude of importing than exporting, this can be done by the first scenario (importing Tea) and the second scenario (importing Sesame). Whereas, the third priority is exclusive to encourage the exporting of Wheat.

المقدمة:

ترجع أهمية دراسة التجارة لدول حوض النيل إلى مردود هذه التجارة على الاقتصاد المصري بصفة خاصة، بالإضافة إلى جوانبها الإيجابية على قضية حصة مصر من مياه نهر النيل حيث تمثل هذه الدول محورا مهما من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية بسبب الجوار الجغرافي والثقافة المشتركة. ومن هذا المنطلق يجب أن تحرص مصر على تدعيم العلاقات مع هذه الدول من خلال عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، سعيا نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة الأفريقية.

وكذلك لأن حل مشكلة الدراسة يتطلب وضع بدائل متعددة للحلول والمقترحات، وعدم اقتصار الجهود على مسار واحد، لذلك فإنه يجب وضع الحقائق كاملة أمام صانع القرار المصري في مجال السياسة التجارية الخارجية، ليكون من ضمن أهدافه حماية الأمن المائى المصرى.

الدراسات السابقة:

توجد دراسات مختلفة عن منطقة حوض النيل، على سبيل المثال الدراسة التي قامت بها وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل، التابعة للمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (٢٠١٣)، عن الوجود الصينى في دول حوض النيل.

وأوضحت الدراسة أن الصين تضع الدول الأفريقية في موضع الاهتمام من خلال الزيارات المتبادلة وتأسيس منتدى التعاون الصينى الأفريقي "فوكاك FOCAC " **F**orum **o**n **C**hina- **A**frica **c**ooperation في عام٢٠٠٠. ووضوح زيادة حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا، وما يستتبع ذلك من منح القروض الصينية لتطوير البنية التحتية والزراعية والصناعية بالدول الأفريقية. مما سيزيد من النفوذ الصينى في القارة الأفريقية ككل.

وبالطبع سيؤدى ذلك إلى شدة المنافسة مع المصالح المصرية هناك،

ومساندة الصين للدول الأفريقية في بعض القضايا الهامة، والتى قد يكون من المحتمل فى المستقبل أن تكون قضية حصص مياه نهر النيل، فى إطار المساندة المتبادلة[١]. مما يوضح ضرورة دراسة الاحتمالات الاقتصادية المتوقعة (الإيجابية والسلبية) من استثمارات الصين في دول حوض النيل[٢].

أما عن دراسة محمد عبد العزيز (٢٠٠٣) عن التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادى، حيث درس حركة التبادل التجارى لمجلس التعاون مع دول العالم الخارجي. ثم التصنيف السلعى للتجارة الخارجية (صادرات وواردات) لدول المجلس. والتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية. ثم التجارة البينية، وأخيرا دور التجارة الخارجية في تحقيق التكامل الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى[٣].

دراسة أبو بكر أبو بكر طاهر حامد، التجارة الخارجية للسودان ١٩٦٨-١٩٧٨: دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، وقد تناول حجم التجارة الخارجية السودانية وتطورها والتوزيع الجغرافى للصادرات والواردات ثم طرق نقل ومنافذ التجارة. بعد ذلك تطرق إلى مشكلات التجارة الخارجية[٤].

وكذلك دراسة انتصار المشهور، جغرافية التجارة الخارجية السورية ١٩٥٠-١٩٧٠، وقد تناولت العوامل المؤثرة فى التجارة الخارجية السورية والعوامل التى تدفع إلى التبادل التجارى والأخرى التى تشكل التبادل التجارى[٥].

دراسة زينب على نجم الدين (١٩٩٠)، المحاصيل النقدية ودورها فى صادرات مصر الخارجية فى القرن العشرين: دراسة جغرافية، ولقد درست تطور صادرات مصر من المحاصيل النقدية فى القرن العشرين ثم التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية من المحاصيل النقدية وطرق نقل ومنافذ هذه الصادرات والمشكلات التى تواجهها[٦].

أما من حيث الدراسات المتعلقة بمياه الأنهار الدولية، فمن الدراسات التي تناولت ذلك، دراسة اللجنة الأوربية في سياق وضع مشروع "السياسة المائية الأوروبية" ضمن ملفات الاتحاد الأوربى، بسبب تحول المياه إلى مكون رئيسي لأجندة التكامل الأوربية، حيث تم تأسيس "إطار الاتحاد الأوروبي للمياه" EU Water Framework Directive في عام ١٩٩٥.[٧]

ومن الدراسات الأخرى، مبادرة اليونسكو بالقيام بمشروع بحثي في إطار برنامج تقييم مياه العالم World Water Assessment Programme (WWAP). ويحمل هذا المشروع البحثي اسم: "من الصراع المحتمل إلى التعاون المحتمل" From Potential conflict to cooperation Potential ويطلق عليه اختصارا (PC-CP). حيث استهدف المشروع دراسة الموارد المائية المشتركة بين الدول.[٨] لاختبار مدى إمكانية أن تكون الموارد المائية محفزا للصراع الدولي أو محفزا للتعاون الدولي؟ وكيف يمكن تحويل الصراعات المائية المحتملة إلى تعاون مائي؟ [٩]

دراسة Recalde & Florensa عن تجمع دول الميركوسور[١٠] وهو تجمع عدد من دول أميركا اللاتينية في إطار اقتصادي أو تكتل اقتصادي. لتوضيح مميزات تكوين ترابط اقتصادى لدول حوض النيل وما يمكن أن يأتي به من نتائج إيجابية في المجال الاقتصادى لكل دولة على حدة.

وستتم دراسة الموضوع من خلال النقاط التالية:-

أولا: الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بدول حوض النيل.

ثانيا: سلع الصادرات والواردات الزراعية والغذائية لدول حوض النيل.

ثالثا : دول التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية مع دول حوض النيل

رابعا : اقتراحات تطوير تجارة مصر مع دول حوض النيل (الأولويات) وذلك كالتالى:

أولا: الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بدول حوض النيل:

تزايدت واردات دول حوض النيل من ٢٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ إلى ١١٨ مليار دولار عام ٢٠١١ وذلك بمعدل تزايد يصل إلى ٩ مليار دولار سنويا. أما الصادرات فلقد تزايدت من ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥٩ مليار دولار عام ٢٠١١[١١]؛ أي بمعدل تزايد يصل إلى ٢٠ مليار دولار سنويا.

أما من حيث دراسة الصادرات والواردات حسب التصنيف الدولى SITC Rev.4 [١٢] الموحد، فيتضح من جدول (١) أن الوقود المعدنى

(الفحم – البترول – الغاز الطبيعى) هو أهم صادرات دول حوض النيل وذلك بنسبة ٣٢,٩ ٪ من إجمالي صادرات دول الحوض ويليه صادرات الأغذية والحيوانات الحية بنسبة ١٧,٧٪، أما من حيث الواردات فيتضح أن الآلات ومعدات النقل هي أهم واردات دول الحوض بنسبة ٢٨,٧٪ من إجمالي واردات دول الحوض ثم يليها واردات الوقود المعدنى (١٥,٥ ٪) ثم واردات الأغذية والحيوانات الحية (١٢,٥ ٪).

جدول رقم (١) التصنيف الدولى الموحد لصادرات وواردات دول حوض النيل – متوسط الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١(القيمة بالمليون دولار)

التصنيف السلعى الدولى الموحد SITC Rev.4	الصادرات	٪	الواردات	٪
٠+١= الأغذية والحيوانات الحية + المشروبات	٩٣٧٧	١٧,٧	١٢٨٨٨	١٢,٥
٢+٤= المواد الخام غير المعدة للأكل باستثناء الوقود+ الزيوت النباتية والحيوانية	٤٧٥٢	٩,٠	٧٩٩٢	٧,٧
٣ = الوقود المعدنى ومواد التشحيم والمواد المشابهة	١٧٣٩٩	٣٢,٩	١٦٠٢٨	١٥,٥
٥= المواد الكيماوية ومنتجاتها	٤٢٩٧	٨,١	١٢٤٢٢	١٢,٠
٦= الخامات المصنعة	٦٧٤٣	١٢,٨	١٨٥٧٨	١٨,٠
٧= الآلات ومعدات النقل	٣٤٤٦	٦,٥	٢٩٥٩٨	٢٨,٧
٨= مصنوعات متنوعة	٢٥٨٨	٤,٩	٤٨٢٩	٤,٧
٩= غير مصنف	٤٢٧٥	٨,١	٦٦٧	٠,٦
الإجمالى	٥٢٨٧٦	١٠٠	١٠٣٠٠٢	١٠٠

Source: International Trade Statistics Yearbook, Department of Economic and Social Affairs, Volume I , Trade by Country, United Nations, 2017.

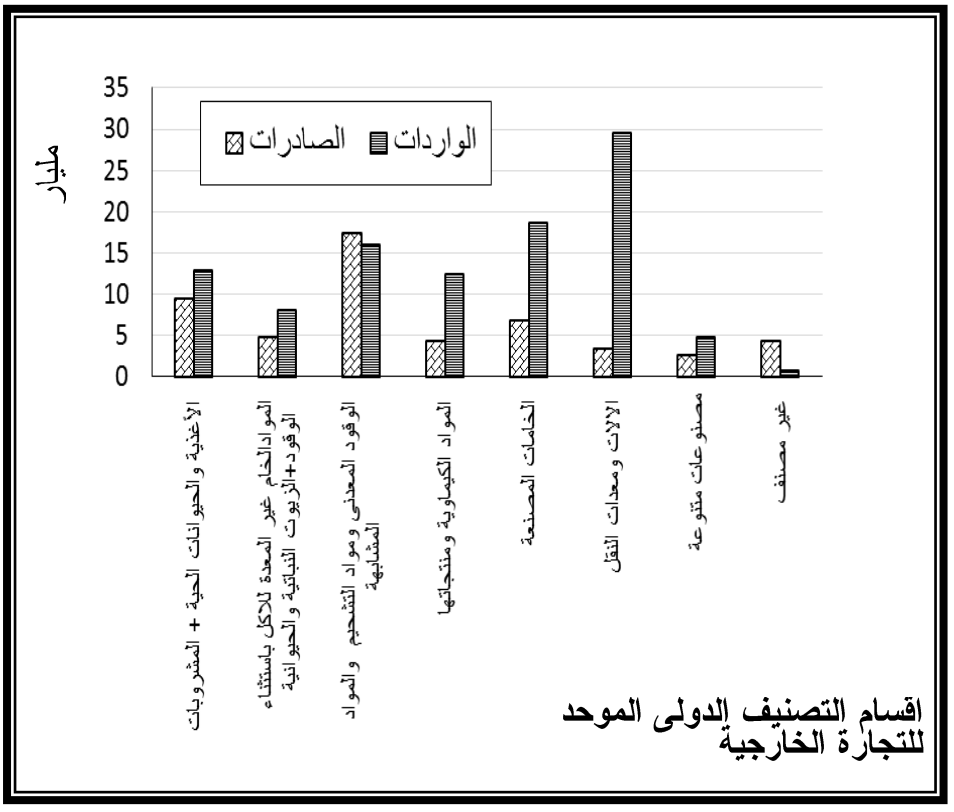

شكل رقم (١) التصنيف الدولى الموحد لصادرات وواردات دول حوض النيل – متوسط الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

إذن يتضح مما سبق أن الأغذية والحيوانات الحية ذات نسبة واضحة في تجارة دول حوض النيل حيث تكون في الترتيب الثانى من حيث الصادرات، وفى الترتيب الثالث من حيث الواردات، لذلك سوف تهتم هذه الدراسة بتوضيح تفصيلات تجارة المواد الزراعية والغذائية بدول حوض النيل استيرادا وتصديرا، حيث أن الميزان التجارى لها أيضا به فائض؛ أي تزيد فيه الصادرات عن الواردات كما يتضح من شكل رقم (١) وذلك بنسبة ٥,٢٪ .

وهو ما تتسم به معظم صادرات الدول النامية ذات المستوى الاقتصادى الضعيف، وهو ما يمكن أن يكون عائقا أمام تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى[١٣]. ويعرف ذلك الأمر بظاهرة المرض الهولندي Dutch Disease حيث يؤدى توسع الدول في تصدير السلع الأولية إلى تأخر نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتعزى هذه التسمية إلى ما حدث في هولندا

خلال عقد الستينيات، إثر اكتشاف الغاز الطبيعى وتصديره بكميات كبيرة مما كان له أثر سلبى على القطاعات الأخرى. لأن العائد من التوسع في تصدير المواد الخام يؤدى إلى زيادة الطلب المحلى على السلع والخدمات غير المدرجة في التجارة الدولية Non Tradeable مثل الإنشاءات والكهرباء والصحة، فترتفع أسعارها فيما يعرف بأثر الإنفاق Spending effect، ومما يزيد من حجم هذه المشكلة أن هذه السلع والخدمات لا تنتجها الدول المصدرة للسلع الأولية[١٤]

ولمعرفة نصيب كل دولة من جملة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات بدول الحوض، فكما يتضح من جدول رقم (٢) أن مصر هي أكبر دول الحوض من حيث **الصادرات** وذلك بنسبة ٣٧٪ أي إن أكثر من ثلث صادرات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من دول الحوض يتم تصديرها من مصر وحدها. ويلى مصر دولة كينيا بنسبة ٢٣٪ ويرجع ذلك إلى أن أكبر صادرات كينيا هي من المواد الخام الزراعية. فأكبر صادرات كينيا هي الشاي بنسبة ٢٢٪ جملة قيمة الصادرات الكلية بكينيا. يليها زهور القطف بنسبة ٩٪. ثم البترول في الترتيب الثالث.

جدول رقم (٢) نسبة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من جملة صادراتها وارداتها بدول حوض نهر النيل ٢٠٠٩-٢٠١١(القيمة بالمليون دولار)

	الصادرات	٪	الواردات	٪
بوروندي	١١٢	١,٢	١٣٦	١,١
الكونغو (د)	١٥	٠,٢	٦٣	٠,٥
مصر	٣٤٩١	٣٧,٢	٨٤١٣	٦٥,٣
إثيوبيا	١٣٩٨	١٤,٩	١٠٨١	٨,٤
كينيا	٢١٦٢	٢٣,١	١١٠٠	٨,٥
رواندا	١٦٤	١,٨	٢٧٢	٢,١
أوغندا	٨٤٢	٩,٠	٨٣٦	٦,٥
السودان	٤٠٩	٤,٤	٣٨٥	٣,٠
تنزانيا	٧٨٤	٨,٤	٦٠٢	٤,٧
الإجمالى	٩٣٧٧	١٠٠,٠	١٢٨٨٨	١٠٠,٠

Source: International Trade Statistics Yearbook, Department of Economic and Social Affairs, Volume II , Trade by Country, United Nations, 2017.

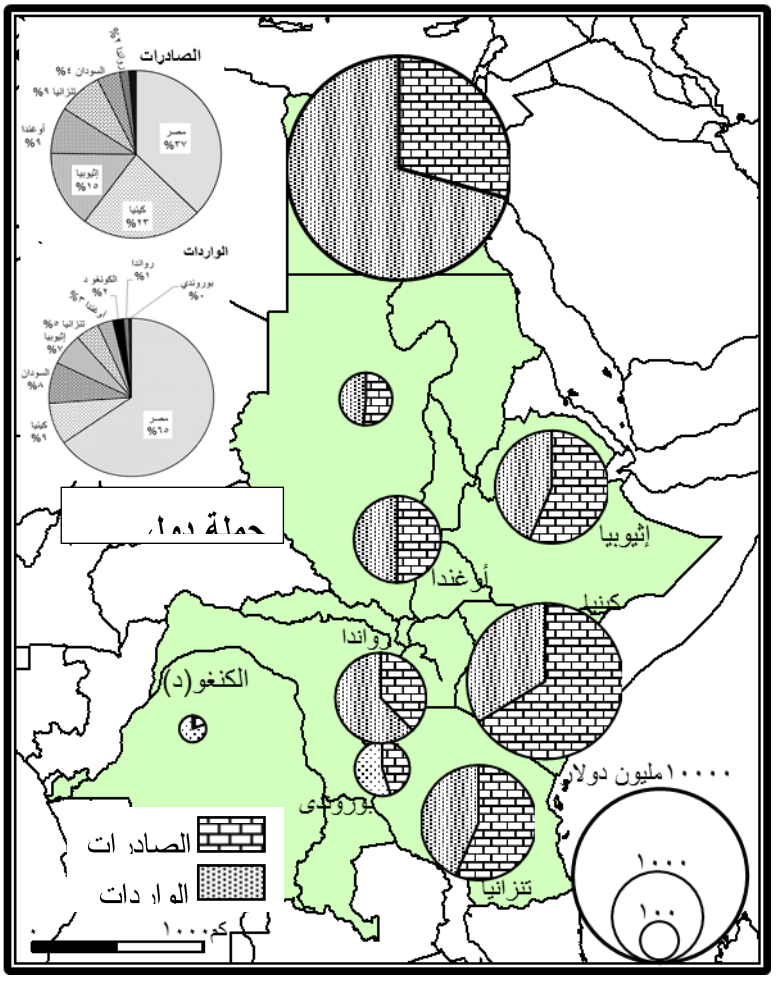

شكل رقم (٢) نسبة صادرات وواردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات من جملة صادراتها وارداتها بدول حوض نهر النيل ٢٠٠٩-٢٠١١

أما بالنسبة **للواردات**، فكما يتضح من شكل رقم (٢) فإن مصر أيضا هي أكبر دول الحوض من حيث قيمة واردات الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات وذلك بنسبة ٦٥٪ من جملة واردات دول الحوض. أي إن أكثر من نصف واردات دول الحوض من الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات تستوردها مصر وحدها، حيث يعد القمح من أكبر السلع التي تستوردها مصر (ثالث سلعة من حيث ترتيب الواردات المصرية). ثم تلي مصر في الترتيب، دولة كينيا بنسبة ٩٪، حيث يعد زيت النخيل من أكبر السلع التي تستوردها كينيا (ثالث سلعة من حيث ترتيب الواردات الكينية).

وسوف تتم دراسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية لدول

حوض النيل من حيث كمياتها وكذلك من حيث الدول التي تقوم بهذه التجارة كالتالى:

ثانيا: سلع الصادرات والواردات الزراعية والغذائية لدول حوض النيل.

من خلال استعراض أهم صادرات وواردات دول حوض النيل من السلع الزراعية والغذائية من جدول رقم (٣) يتضح أن أهم سلع التجارة الخارجية الزراعية من حيث الواردات والصادرات (شكل رقم ٣) كالتالى:

-الواردات:

من خلال دراسة جدول رقم (٥)، سنجد أن متوسط ما قامت دول حوض النيل باستيراده خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ حوالى ١٢ مليون طن من القمح. وأن أكبر دول الاستيراد كانت مصر بكمية متوسطها ٧,٤ مليون طن بنسبة ٦٢,٣٪ من جملة واردات دول حوض النيل. أما عن الذرة فإن متوسط ما تم استيراده خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ وصل إلى ٥,٥ مليون طن، وأن أكبر دول الاستيراد كانت مصر أيضا بكمية تصل إلى ٤,٩ مليون طن بنسبة ٩٠٪ من جملة واردات دول حوض النيل.

جدول رقم (٣) حجم التجارة الخارجية لأكبر المحاصيل الزراعية والغذائية بدول حوض النيل ٢٠٠٠-٢٠١٣ (الكمية بالطن)

	الواردات										الصادرات					
	القمح	%	الذرة	%	زيت النخيل	%	السكر	%	البن	%	الشاي	%	السمسم	%
بوروندي	١٠٢٩٧	٠,١	٣٤١٢٧	٠,٦	١٨٩٥	٠,١	٣١١٢	٠,٣	١٩٠٨٠	٤,٢	٤٨١٥	١,٢	٠	٠,٠
الكونغو (د)	٣٠٨٣١٤	٢,٦	١٧٨٣٦	٠,٣	٤٢٧٧٤	٢,٩	٧٨٠٥٦	٧,١	٧٣٧٦	١,٦	٧٣	٠,٠	٠	٠,٠
مصر	٧٤٨٥٧٤٥	٦٢,٣	٤٩٤٨٩٣٩	٨٩,٨	٥٠٨٦٧٥	٣٥,٠	٧٥٩٥٤٠	٦٩,٠	١٢٨	٠,٠	٢٣٨٥	٠,٦	٥٣٣٣	١,٥
إثيوبيا	١١٧٦٠٢١	٩,٨	٢٧٠٢٨	٠,٥	١١٩٣١٦	٨,٢	٧٤٤٠٨	٦,٨	١٦٠١٣٣	٣٥,١	٧٩٤	٠,٢	١٥٨٥٤٨	٤٣,٧
كينيا	٧٣٩١٧٣	٦,١	٢٨٦١٧٦	٥,٢	٣٥٧٢٦٠	٢٤,٦	٥٩٩٨٩	٥,٤	٥٠٥٩٤	١١,١	٣١٩٥٥٨	٧٧,٩	٢٧٩٠	٠,٨
رواندا	١٩٥٣٥	٠,٢	٤٣٤٧٣	٠,٨	١٧٠٢٣	١,٢	١٥٧٢٤	١,٤	١٧٩٤١	٣,٩	١٧٣٨٥	٤,٢	٠	٠,٠
أوغندا	١٣١٢٩٧٤	١٠,٩	٥٢٦٠٤	١,٠	٦١٢٦٧	٤,٢	٦٥٤٧٨	٥,٩	٦	٠,٠	١٥	٠,٠	١٤٦٥١٨	٤٠,٤
السودان	٣٠٠٢٩٢	٢,٥	٢٦٢٠٢	٠,٥	١٢٦٠١٤	٨,٧	٢٧٩٥٠	٢,٥	١٥٤٤٩٤	٣٣,٩	٣٩٢٤٨	٩,٦	٧٨٣٢	٢,٢
تنزانيا	٦٧١٩٩١	٥,٦	٧١٨١٥	١,٣	٢١٧٦١٢	١٥,٠	١٦٤٩٨	١,٥	٤٦٥٢٥	١٠,٢	٢٥٧٠٥	٦,٣	٤١٦١٨	١١,٥
المجموع	١٢٠٢٤٣٤١	١٠٠	٥٥٠٨٢٠١	١٠٠	١٤٥١٨٣٦	١٠٠	١١٠٠٧٥٦	١٠٠	٤٥٦٢٧٧	١٠٠	٤٠٩٩٧٨	٩٠	٣٦٢٦٣٩	٨٨

المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للأمم المتحدة.
http://www.fao.org/faostat/ar/#data/TM

شكل رقم (٣) كميات أهم سلع التجارة الخارجية بدول حوض النيل ٢٠٠٠-٢٠١٣

أما زيت النخيل فلقد استوردت دول حوض النيل ١,٤ مليون طن، وكانت مصر أيضا أكبر دول الحوض استيرادا له بنسبة ٣٥٪. إذن تعد مصر هي أكبر دول الاستيراد، لأكبر محاصيل الاستيراد الزراعية بدول حوض النيل. أما **السكر** فلقد بلغ متوسط ما قامت دول النيل باستيراده خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ حوالى ١,١ مليون طن. وكانت مصر أيضا أكبر دول الحوض استيرادا للسكر بكمية متوسطها ٧٥٩ ألف طن بنسبة ٦٩٪.

الصادرات:

أما عن الصادرات فيعد البن هو محصول التصدير الأول بحجم يصل الى ٤٥٦ ألف طن، وأهم دول الحوض هى أثيوبيا بنسبة ٣٥٪ من جملة صادرات دول الحوض. ثم الشاي بكمية تصل إلى ٤٠٩ ألف طن وذلك من دول كينيا (٧٨ ٪) والسودان (٩,٦ ٪). ثم السمسم بكمية تصل الى ٣٦٢ ألف طن من دول إثيوبيا بنسبة ٤٣٪ وأوغندا (٤٠ ٪).

ثالثا : دول التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية مع دول حوض النيل

تساعد معرفة دول التجارة الخارجية مع دول حوض النيل وأيضا معرفة تجاراتها مع مصر، في تحديد إلى أى مدى يمكن لمصر أن تستغل هذه المبادلات التجارية من خلال المفاوضات التجارية من أجل تغليب مصالح مصر المائية. كما أن معرفة أقاليم الإنتاج أو التصدير داخل هذه الدول يساعد على إمكانيات التنبؤ بمستقبل علاقات التجارة الخارجية معها في حال حدوث أية أزمات أو طوارئ اقتصادية داخل هذه الدول[١٥].

وفى ظل التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية المتعددة والمتشعبة، يمكن تحقيق مصالح الدول؛ لأن التغيرات في الأوضاع الاقتصادية للدول ذات المستوى الاقتصادى المتقدم، يكون لها تأثير بصورة أو بأخرى على اقتصاديات الدول النامية خاصة فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال Capital Flows [١٦] لذلك فمن ضمن أهداف هذه الدراسة هو إمكانية عقد مزيد من الاتفاقيات التجارية مع الدول التى تقوم بالتبادل التجارى مع دول حوض النيل من أجل تحقيق مصالح مصر المائية، وذلك من خلال دراسة دول التبادل التجارى مع كل دولة من دول الحوض، خاصة الدول التي يمكن أن تتخصص في منتجات معينة[١٧] كالتالى:

السودان:

هي دولة المصب مع مصر، ومصالح السودان المائية ستتوافق بدرجة كبيرة مع مصالح مصر لأنهما دولتا المصب لنهر النيل كما أنهما دولتان متجاورتان مكانيا وبالتالي بينهما كثير من التبادلات التجارية. ويوضح ملحق رقم (١) دول التجارة الخارجية مع السودان لأكبر سلع الواردات حسب ترتيبها التنازلى (القمح، السكر، السرغم، البن، الشاي) ولأكبر سلع الصادرات (السمسم، المولاس، السرغم، السكر)[١٨]. ويتضح منه أن أهم الدول التي تقوم السودان باستيراد القمح منها هما دولتا أستراليا ثم كندا، وهما دولتان بعيدتان مكانيا عن دول حوض النيل.

أما من حيث الصادرات السودانية (السمسم، المولاس، السرغم). فإن أهم الدول استيرادا للسمسم من السودان هي الصين (٤٨ ألف طن) ثم مصر بكمية تصل إلى ٣٠ ألف طن عام ٢٠١١ ثم سوريا والسعودية ولبنان وتونس. أما المولاس فتعد تركيا هي الدولة الأكبر التى تستورده من السودان. أما السرغم فيتم تصديره إلى دولة جيبوتى، كما يتم تصدير السكر إلى المملكة المتحدة والسعودية.

كينيا:

طبقا لبيانات الفاو يتضح أن أهم الواردات الكينية هي القمح سواء من حيث الكمية أو القيمة ثم يليه الذرة ثم زيت النخيل.[١٩] ويتضح من ملحق رقم (١) أن أوكرانيا هي أكبر الدول في تصدير القمح إلى كينيا بكمية تصل إلى ٣٦٠ ألف طن تليها روسيا بكمية تصل إلى ٢٣٣ ألف طن، ثم الولايات

المتحدة عام ٢٠١١.

وثانى المحاصيل هو **الذرة** ويلاحظ أن هذا المحصول بسبب ثقل وزنه فإن كينيا تستورد أغلبه من الدول المجاورة والتي أهمها جنوب أفريقيا وأوغندا وزامبيا وتنزانيا. أما استيراد **الزيت** فيكون من إندونيسا وسنغافورة وماليزيا ثم الإمارات كنوع من إعادة التصدير. ثم من زامبيا الدولة الأفريقية القريبة لكينيا.

أما **السكر** فتستورده كينيا من ١١ دولة منهم ٧ دول أفريقية، ودولة عربية واحدة وهى السعودية بكمية تصل إلى ٥٠٠ طن. مما يتضح معه الثقل الأفريقى في تصدير السكر إلى كينيا. أما **الشاى** فيعد خامس محاصيل الاستيراد الكينية رغم أنه أكبر محاصيل التصدير لها، حيث استوردت كينيا ٩٩ ألف طن وذلك بنسبة ٣٢,٥ ٪ من جملة الكمية التي تصدرها كينيا عام ٢٠١١. وأن أكبر الدول التي تصدر الشاي إلى كينيا هي جنوب أفريقيا ثم السعودية ثم مصر ثم تنزانيا؛ أى هي دول أفريقية مجاورة وعربية قريبة.

ويتضح أن كينيا تقوم بتصدير كميات قليلة من القمح إلى الدول المجاورة ويمكن أن يكون ذلك من إنتاج المناطق الواقعة بأطراف كينيا الحدودية والمجاورة لتلك الدول والتي أكبرها دولة أوغندا ثم دولة رواندا.

كما يتضح أن محصول الشاي هو أكبر محاصيل التصدير الكينية من حيث الكمية والقيمة. يليه من حيث الكمية محصول الشعير لكنه من حيث القيمة يكون في الترتيب الرابع عشر، مما يعنى انخفاض سعر تصدير الطن، وأن كبر حجم إنتاجه يعود لأنه محصول تتوافر مقومات زراعته بكينيا بدرجة كبيرة. ثم يأتي في الترتيب الثالث محصول السرغم من حيث صادرات كينيا.

كما أن مصر تعد من أكبر دول الحوض استيرادا للشاي الكينى، وأن الدول التي تستورد الشاى الكينى كثيرة تصل إلى ٦٩ دولة، لذلك لو أن مصر يمكن أن تستورد كل احتياجاتها من الشاي من كينيا يكون ذلك أفضل من حيث تأمين المصالح المائية مع كينيا كإحدى دول حوض النيل. أما السرغم فتصدره كينيا إلى دول الصومال والسودان وأوغندا ومدغشقر، وهى دول أفريقية قريبة من كينيا.

أوغندا:

القمح هو أكبر الواردات الأوغندية من حيث الكمية في عام ٢٠١١ ثم زيت النخيل ثم السكر [٢٠]. ويتضح من ملحق رقم (١) أن باكستان وروسيا وأستراليا والولايات المتحدة هي أكبر دول تصدير القمح إلى أوغندا. أى أن روسيا بدأت تظهر كدولة تصدر القمح لأكثر من دولة من دول حوض النيل. وبالنسبة **للزيت** يتضح أن إندونيسا هي أكبر الدول في تصدير الزيت إلى أوغندا، ثم سنغافورة وماليزيا بكميات تزيد عن ١٠ آلاف طن ثم تستورد كميات من دول أفريقية مجاورة بكميات تقل عن ٣ آلاف طن لدول كينيا وتنزانيا والكونغو.

وعلى الرغم من أن أوغندا تستورد الزيت، إلا أنها تصدر كمية تصل إلى ٣١ ألف طن، وأكبر الدول استيرادا للزيت من أوغندا هي رواندا بكمية تصل إلى ١٣ ألف طن، ثم السودان بكمية تصل إلى ١١ ألف طن، ثم تنزانيا بكمية تصل إلى ٣ آلاف طن عام ٢٠١١، وهو ما يوضح تأثير عامل الجوار الجغرافى في التبادل التجارى بين الدول المتجاورة وبعضها البعض. أما **السكر** فالهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وتايلاند ومصر والسعودية هي أهم دول تصديره إلى أوغندا.

أما عن **الصادرات الأوغندية** (البن، السكر، ثم الشاى). فإن أهم دول استيراد البن الأوغندى هي سويسرا وألمانيا والتي تظهر كمستورد للبن مرة ثانية داخل دول حوض النيل. ثم السودان بكمية تصل إلى ٢٥ ألف طن. ومصر أيضا هي دولة مستوردة للبن ويمكن لها هي والسودان من تشكيل وزن نسبى في استيراد البن من دول حوض النيل مع التركيز على الاستيراد من الدول الأهم تأثيرا مثل توجيه استيراد كامل حصة البن للسودان من إثيوبيا بدلا من أوغندا. علما بأن السودان تستورد البن الأوغندى بسعر ٢٤٥٤ دولارًا للطن وتستورد أيضا البن الإثيوبى لكن بسعر مرتفع رغم الجوار المكانى حيث يصل سعر استيراد الطن إلى ٤ آلاف دولار.

أما **السكر** فبالرغم من أن أوغندا دولة مستوردة للسكر، إلا أنها تصدر كمية قليلة من السكر وذلك إلى الدول المجاورة؛ مثل تصديره إلى دول السودان ورواندا والكونغو وهى من دول حوض النيل وتبلغ الكمية التي تصدرها إليهم ٧٦ ألف طن بنسبة ٦٥٪ من الكمية التي تستوردها، وتعتبر

السودان أكبر دولة مستوردة للسكر الأوغندى.

ثم تصدر أوغندا **الشاي** إلى الدول المجاورة وهى كينيا والسودان والكونغو. ورغم أن كينيا هي دولة مصدرة للشاى، لكنها تستورده بكميات أقل من أوغندا، ربما لإعادة تصديره، حيث توفر أوغندا ٥٥,٤ ألف طن شاى لكينيا، أى بنسبة ١٨٪ من جملة واردتها من الشاي (٣٠٦ ألف طن).

الكونغو الديمقراطية:

يلاحظ من ملحق رقم (١) أن دول تصدير القمح إلى الكونغو الديمقراطية هى أوكرانيا ثم روسيا والتى تعد أيضا من أكبر دول تصدير القمح لإثيوبيا، ثم الولايات المتحدة. وعلى غرار اتفاقية القمح الدولية عام ١٩٤٩ لتحديد أسعار القمح الدولية لفترات زمنية محددة [٢١]، فيمكن طرح فكرة رابطة الدول الأفريقية المستوردة للقمح والتى يكون من أهدافها التفاوض مع دول التصدير لتحديد أسعار عادلة لشراء القمح من السوق العالمى.

وتقوم الكونغو الديقراطية بتصدير القمح رغم استيرادها له إلى الدول المجاورة وهى أوغندا (٣٠٥٣ طن) ورواندا (٥٠٠ طن) والسودان (٤٥٠ طن). أى أنها كميات قليلة تصل إلى ٤٠٠٠ طن بنسبة ١٪ من جملة واردات الكونغو الديقراطية من القمح العالمى.

وثانى المحاصيل هو الذرة وذلك من دول جنوب أفريقيا وزامبيا ثم الولايات المتحدة ويلى الذرة في الترتيب السكر وذلك من دولة البرازيل ثم من زامبيا وجنوب أفريقيا والسعودية، أى إنها دول مجاورة. أما عن استيراد الكونغو الديمقراطية للزيت فهو من دول جنوب أفريقيا وإندونيسيا وماليزيا. أما عن أهم صادرات الغذاء والزراعة من الكونغو الديقراطية فهى نخالة القمح (الردة) ثم دقيق القمح ثم التوباكو الخام ثم البن.

رواندا:

يتضح من ملحق رقم (١) أن أكبر المحاصيل الزراعية التى تستوردها رواندا هو محصول القمح أيضا، وتعد الولايات المتحدة أكبر دول تصدير القمح إلى رواندا، يليها روسيا ثم أستراليا. أما بالنسبة لمحصول الذرة فإن دول تصديرها إلى رواندا هي دول أوغندا وتنزانيا والكونغو

الديمقراطية وزامبيا وبوروندى. أى هى دول أفريقية مجاورة لرواندا. وبالنسبة للسكر فيتضح أيضا أن دول تصديره إلى رواندا هي دول أوغندا وزامبيا وتنزانيا ومصر والبرازيل ومالاوى، أى إنها أيضا دول أفريقية متجاورة، عدا البرازيل.

أما عن محاصيل التصدير، فيعد الشاي هو محصول التصدير الأول لدولة رواندا يليه محصول البن ثم البطاطس. وعن أهم الدول التي تستورد محصول الشاي الرواندى، فهى كينيا بكمية تصل إلى ٢٠ ألف طن بنسبة ٩٩,٧٪ من جملة صادرات الشاى الرواندى.

أى إن كينيا تقوم باستيراد الشاي من رواندا ثم تعيد تصديره مرة أخرى مثلما الحال مع استيرادها الشاي من أوغندا، أو أن كينيا تستورد الشاى الأقل جودة للاستهلاك المحلى، بينما تصدر إنتاجها المحلى من الشاى بسبب جودته العالية. كما تصدر رواندا الشاي بكميات قليلة (أقل من ٣٠ طن) إلى المملكة المتحدة وإلى الإمارات. أما البن فتصدره رواندا إلى سويسرا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

بوروندي:

يتضح من ملحق رقم (١) أن أهم واردات بوروندي هو السكر والقمح والذرة. وأهم صادرات بوروندى هو البن والشعير والشاى. فأما دول صادرات السكر إلى بوروندى هي زامبيا وأوغندا والمملكة المتحدة وموزمبيق ورواندا، أى إن أغلب هذه الدول هي دول أفريقية عدا المملكة المتحدة. أما دول صادرات القمح هى أمريكا وتنزانيا وكندا. وبالنسبة للذرة أوغندا ورواندا وتنزانيا.

وبالنسبة للصادرات فإن دول استيراد البن من بوروندي هي سويسرا والتي تعتبر سوقا لاستيراد البن من دول أخرى أيضا بالحوض، ثم المملكة المتحدة ثم بلجيكا، أى أن دول استيراد البن الأفريقى هي دول أوربية. أما الشعير فإن دول استيراده من بوروندي هي الكونغو وأوغندا والسعودية. أما الشاي فيتضح أن كينيا هى أكبر الدول التى تستورد الشاى البوروندى، أى أن كينيا تستورد الشاى من دول حوض النيل المجاورة لها ثم تقوم بإعادة تصديره مرة أخرى. ثم تأتى دولة عمان كثانى الدول المستوردة للشاى البوروندى ثم تنزانيا.

تنزانيا:

تشترك تنزانيا مع معظم دول حوض نهر النيل فى أن أهم وارداتها هو **القمح** فهو المحصول الأول من حيث الكمية أو القيمة. وكما يتضح من ملحق رقم (١). فتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول تصدير القمح إلى تنزانيا، تليها الأرجنتين ثم روسيا –المصدر التقليدي للقمح لكثير من دول الحوض– أى إنها دول بعيدة مكانيا عن تنزانيا.

ثم تأتى أستراليا بعد ذلك، والتى تظهر كمصدر للقمح لدولة أخرى أيضا من دول الحوض، مما يوضح احتمالية تزايد دور أستراليا في تصدير القمح إلى سوق دول حوض نهر النيل **مستقبليا**. أما السلعة الثانية فهى الزيوت فنجد أن السوق التقليدية لتصدير الزيوت إلى تنزانيا وأيضا إلى دول حوض النيل هي إندونيسيا وماليزيا. ثم تأتى الهند في الترتيب الثالث فى تصدير الزيوت إلى تنزانيا.

أما السكر فإن الإمارات هي أكبر مصدرى السكر إلى تنزانيا على الرغم من أن الإمارات لا تنتج السكر، لكنها تستورده ثم تعيد تصديره مرة أخرى إلى تنزانيا. ثم يأتى فى الترتيب التالى دولة البرازيل الدولة التقليدية في تصدير السكر إلى معظم دول حوض نهر النيل. ثم تظهر مصر والسعودية كدولتين عربيتين في مجال تصدير السكر إلى تنزانيا –مع وجود دولة الإمارات في الترتيب الأول – مما يؤكد أهمية التكتل العربى في مجال التجارة الخارجية مع دول حوض نهر النيل بما يصب لصالح مصر.

بينما أكبر منتجات صادرات تنزانيا هو نخالة القمح bran of wheat القشرة الخارجية من الحبوب، وذلك بكمية تصل إلى ١٠٠ ألف طن، أى إن القمح الذى تقوم تنزانيا باستيراده تقوم بفصل النخالة عن الحبوب ثم إعادة تصدير النخالة فقط. وأهم الدول المستوردة لهذه النخالة هي الإمارات بنسبة ٩٨٪ ثم كينيا ثم عمان، أى أيضا يتضح مدى وضوح الدور العربى في التجارة الخارجية من حيث الواردات مع دول حوض النيل.

أما محصول الكاجو Cashew وهو من ثمار الفاكهة، فإن تنزانيا تصدره إلى الهند والإمارات وسنغافورة، ويمكن لمصر أن تعمل على استيراد هذا المحصول في صورته الخام وتقوم بعمليات تصنيعه وإنتاجه في عديد من الصور الإنتاجية، مما سيؤدى لزيادة القيمة المضافة له Value

Added والتي تأتى من تغيير صورة المنتج إلى ما هو أفضل. أما السمسم فتستورده الصين واليابان والهند.

إثيوبيا:

تعد أكبر المحاصيل التي تستوردها إثيوبيا هي القمح والسكر وزيت النخيل. وتعد الدول التى تصدر القمح لإثيوبيا كما يتضح من ملحق رقم (١) هى روسيا وأمريكا والصين. ويعد السكر ثانى محاصيل الاستيراد الإثيوبى، وتعد البرازيل أكبر دول تصدير السكر إلى إثيوبيا وذلك بكمية تصل إلى ١١٢ ألف طن بقيمة تصل إلى ٦٤ ألف دولار، وتعد البرازيل أيضا هي أكبر دول تصدير السكر إلى مصر وذلك بكمية تصل إلى مليون طن تقريبا وبقيمة تصل إلى ٦٩٢ مليون دولار. ويلى البرازيل دولة السعودية. ثم تأتى في الترتيب الثالث دولة تايلاند بكمية تصل إلى عشرة آلاف طن وبقيمة تصل إلى ٨ آلاف دولار، أى بمتوسط سعر استيراد للطن ٧٩ دولارًا للطن.

أما عن دول تصدير **زيت النخيل** إلى إثيوبيا فيلاحظ أن إثيوبيا تستورد زيت النخيل من دول بعيدة مكانيا وهى ماليزيا وإندونيسيا. فمن ماليزيا تستورد ١٤٦,٣ ألف طن ومن إندونيسيا تستورد ٦٥ ألف طن بينما في الترتيب الثالث تأتى دولة مصر بكمية قليلة بالمقارنة مع ماليزيا وإندونيسيا إذ تصل إلى ٨,٣ ألف طن.

وأعلى صادرات إثيوبيا تكون من السمسم بكمية تصل إلى ٢٥٤ ألف طن. ثم البن الخام بكمية تصل إلى ١٥٩ ألف طن. ثم الفول الأخضر بكمية تصل إلى ١٠٨ ألف طن. ويتضح أن الصين هي أكبر دول استيراد السمسم الإثيوبى بنسبة ٧٧٪ من كمية صادرات السمسم الإثيوبى. أما ثانى أكبر محاصيل التصدير الإثيوبية فهو محصول البن وبدراسة الدول التي تستورد **البن الإثيوبى** نجد أنها ألمانيا والسعودية والولايات المتحدة.

وتعد مصر دولة مستوردة للبن ويمكن لها هي والسودان من تشكيل وزن نسبى في استيراد البن من دول حوض النيل مع التركيز على الاستيراد من الدول الأهم تأثيرا مثل توجيه استيراد كامل حصة استيراد البن للسودان من إثيوبيا بدلا من أوغندا. علما بأن السودان تستورد البن الأوغندي بسعر ٢٤٥٤ دولارًا للطن وتستورد أيضا البن الإثيوبي لكن بسعر مرتفع (٤ آلاف دولار/ طن) رغم القرب المكانى بينهما.

على ضوء ما سبق، يمكن الوقوف على أهم دول التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية والتي لها علاقات تجارية مع دول حوض نهر النيل كما يلى:

-دول سلع الواردات:

القمح:

يتضح من جدول رقم (٤) أن **روسيا** هي أكبر دول تصدير القمح إلى دول حوض نهر النيل، بل تعد هي الدولة التي لها نصيب كبير جدا في ذلك، وذلك بكمية تصل إلى ٥ مليون طن عام ٢٠١١، وذلك بفارق تصدير كبير بينها وبين الدولة التي تليها في الترتيب، كما يتضح من شكل رقم (٤). حيث تقوم بالتصدير إلى سبع دول. فهى تعد أكبر دولة -الدولة رقم ١ في الترتيب -لتصدير القمح إلى إثيوبيا ومصر. وتعد روسيا أيضا ثانى دولة من حيث التصدير إلى عدد أربع دول هي الكونغو الديقراطية، وأوغندا، وكينيا، ورواندا. بينما تعد الدولة الثالثة في التصدير إلى تنزانيا. يلى دولة روسيا، دولة أمريكا (٧٣١ ألف طن) أي إن الفارق بينها وبين روسيا في تصدير القمح لدول حوض نهر النيل مجتمعة، فارق كبير.

جدول رقم (٤) دول التجارة الخارجية مع دول حوض النيل لأكبر سلع الواردات والصادرات بها (٢٠١١م)

	مصر	السودان	اثيوبيا	الكنغو	اوغندا	كينيا	رواندا	بورندى	تنزانيا
الواردات									
القمح	روسيا	استراليا	روسيا	أوكرانيا	باكستان	أوكرانيا	أمريكا	أمريكا	أمريكا
	أمريكا	كندا	أمريكا	روسيا	روسيا	روسيا	روسيا	تزانيا	الأرجنتين
	فرنسا	تركيا	الصين	أمريكا	أستراليا	أمريكا	أستراليا	كندا	روسيا
السكر	البرازيل	الإمارات	البرازيل	الوازلى	الهند	مصر	أوغندا	زامبيا	الإمارات
	المانيا	بريطانيا	السعودية	زامبيا	جنوب أفريقيا	مويشيوس	زامبيا	أوغندا	البرازيل
	بريطانيا	سويسرا	تايلاند	جنوب أفريقيا	الوازلى	مدغشقر	تزانيا	بريطانيا	مصر
زيت النخيل	اندونيسيا		ماليزيا	جنوب أفريقيا	إندونيسيا	إندونيسيا			إندونيسيا
	ماليزيا		أندونيسيا	أندونيسا	سنغافورة	سنغافورة			ماليزيا
	سنغافورة		مصر	مالزيا	مالزيا	مالزيا			الهند
الذرة				جنوب أفريقيا			أوغندا	أوغندا	
				زامبيا			تزانيا	رواندا	
				أمريكا			الكونغو	تزانيا	
الصادرات									
البن			ألمانيا		سويسرا		سويسرا	سويسرا	
			السعودية		ألمانيا		بلجيكا	بريطانيا	
			أمريكا		السودان		أمريكا	بلجيكا	
الشاي					كينيا	مصر	كينيا	كينيا	
					السودان	باكستان	بريطانيا	عمان	
					الكونغو	بريطانيا	الإمارات	تزانيا	
السمسم		الصين	الصين						الصين
		مصر	فلسطين المحتلة						اليابان
		سوريا	تركيا						الهند

المصدر: مستخلص من ملحق رقك (١)

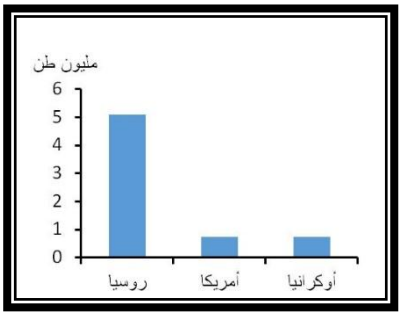

شكل رقم (٤) دول تصدير القمح إلى دول حوض نهر النيل عام ٢٠١١

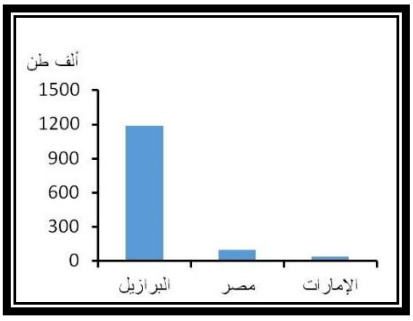

شكل رقم (٥) دول تصدير السكر إلى دول حوض نهر النيل عام ٢٠١١

وتقوم أمريكا بالتصدير إلى ست دول من دول حوض نهر النيل فهى الدولة الأولى في التصدير إلى رواندا وبوروندى وتنزانيا. بينما تعد الدولة الثانية في الترتيب من حيث التصدير إلى إثيوبيا. بينما تعد في الترتيب الثالث في التصدير إلى الكونغو وكينيا وتـــأتى دولة أوكرانيا في الترتيب الثالث بين الدول المصدرة للقمح لمجموع دول الحوض بكمية تصل إلى ٧٢١ ألف طن من خلال أنها المصدر الأول للقمح لدولتى الكونغو الديقراطية وكينيا.

السكر:

تعد البرازيل هى أكبر دول تصدير السكر لدول حوض النيل، كما يتضح من شكل (٥) حيث أنها تقوم بالتصدير لعدد خمس دول منهم، وذلك بكمية تصل إلى ١,١٨ مليون طن فتحتل المرتبة الأولى فى التصدير إلى دول مصر وإثيوبيا والكونغو الديقراطية بمجموع ١,١٣ مليون طن وتحتل المرتبة الثانية فى التصدير لدولة تنزانيا بكمية تصل إلى ٢٦ ألف طن. وتحتل المرتبة الثالثة فى التصدير إلى أوغندا بكمية تصل إلى ٢٤ ألف طن.

يلى البرازيل دولة مصر من حيث الكمية حيث تصدر السكر إلى دولتين فقط هما؛ كينيا بكمية تصل إلى ٧٦ ألف طن، وإلى تنزانيا (٢٠ ألف طن). أى إن مصر فى تصديرها للسكر إلى دول حوض النيل تتميز بالتركز التصديرى إلى دولتين فقط. وهذا مما لا شك فيه لا يساعدها فى دعم القرارات المتعلقة بملف تقسيم مياه نهر النيل؛ لأن مصالحها فى مجال تصدير السكر متركز مع دولتين فقط. ما لم يكن هناك توازنٌ مع الدول الأخرى فى سلع متنوعة أخرى.

والملاحظة التى يجب الالتفات إليها، أن البرازيل تصدر كمية من السكر إلى مصر وحدها تقدر بمليون طن، أى حوالى ٨٤٪ من جملة صادراتها إلى كل دول حوض النيل يتجه إلى مصر، أى إن مصر هى أكبر سوق استهلاكية، لأكبر دولة تقوم بتصدير السكر لدول حوض النيل، وهى نقطة يمكن لمصر استغلالها لصالحها في مجال الأمن المائى.

زيت النخيل :

يقتصر استيراد زيت النخيل إلى دول حوض النيل من دولتين هما إندونيسيا فى المرتبة الأولى بكمية تصل إلى ٩٩٣ ألف طن، حيث إنها تقوم

بالتصدير إلى عدد ٦ دول من دول حوض النيل. يليها دولة ماليزيا (٤٧٥ ألف طن).

ويتضح أيضا أن مصر هى أكبر سوق استهلاكية للزيت بدول حوض النيل حيث تستورد من إندونيسيا ٢٨٨ ألف طن بنسبة ٢٩ ٪ من إجمالى صادرات الزيت الإندونيسى إلى دول حوض النيل. وأيضا مصر هى أكبر مستورد بدول حوض النيل للزيت الماليزى بكمية تصل إلى ٢٢٠ ألف طن وبنسبة ٤٦٪. وعلى ضوء ذلك **فهل يمكن لمصر استغلال ارتفاع وارداتها من الخارج في تدعيم علاقاتها بدول الحوض ؟**

-دول سلع الصادرات:

تقوم دول حوض النيل بتصدير عدد من السلع الزراعية والغذائية من أهمها الشاى والبن والسمسم وذلك كالتالى:

الشاى.

تعد كينيا هى الدولة الأولى والمميزة فى استيراد الشاى من دول حوض النيل، فهى تستورد من ثلاث دول حوالى ٨٣ ألف طن. ويلى كينيا دولة مصر بكمية تصل إلى ٧٧ ألف طن، والملاحظ أن مصر تستورد هذه الكمية من كينيا فقط. أى يحتمل أن كينيا بمثابة دولة تجميع لاستيراد الشاى من دول حوض النيل ثم إعادة تصديره "ترانزيت" إلى مصر.

البن.

تعتبر ألمانيا أكبر دول استيراد البن من دول حوض النيل بكمية تصل إلى ٨٠ ألف طن وذلك من دولتين هما إثيوبيا وأوغندا. ويلى ألمانيا دولة سويسرا بكمية تصل إلى ٥٢ ألف طن عام ٢٠١١ من ثلاث دول هى أوغندا ورواندا وبوروندى. أما السمسم فإن الصين هى المستورد الأكبر له بكمية تصل إلى ٤٢٥ ألف طن وذلك من ثلاث دول هى السودان وإثيوبيا وتنزانيا عام ٢٠١١.

رابعا : اقتراحات تطوير تجارة مصر مع دول حوض النيل (الأولويات):

يعد السؤال الرئيسى هنا هو مدى إمكانية توائم مصر تجاريا مع هذا الوضع التجارى القائم حاليا وذلك بأقل مجهود ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وذلك باستغلال الموارد المتاحة، حيث إن المتغيرات العالمية قد خلقت سوقا أكثر

اتساعا أمام كافة الدول، وسيكون البقاء فيها للطرف الأكثر قدرة على استخدام سياسات تجارية جيدة[٢٢] من خلال البدائل التالية:

الأولوية الأولى (التوجه لاستيراد الشاي):

طبقا لبيانات الفاو، يتضح أن متوسط ما قامت مصر باستيراده من الشاي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ كان ٦٢,٦ ألف طن وهو ما يمثل ١٣,٧٪ من جملة صادرات دول حوض النيل من الشاي إلى العالم بنفس الفترة. ولكن هل هذه الكمية يفضل أن تقوم مصر باستيرادها من دولة واحدة فقط من دول الحوض، أم يتم توزيع استيرادها من عدة دول؟ وإذا كان توزيع استيرادها من عدة دول، فما هو معيار هذا التوزيع ؟ وهل ستكون بنسب متساوية بين الدول؟ وإذا كانت بنسب غير متساوية فما هو معيار عدم تساوى حصص الاستيراد؟ أم يتم ترك الأمر لآليات السوق الحرة، دون توجيه حكومى؟

فلو تم اتباع بديل/سيناريو الاستيراد من دولة واحدة كما يتضح من شكل رقم (٦) (بديل/سيناريو التركز الجغرافى) سنجد أن مصر يمكن أن تستورد كامل كمية احتياجاتها من الشاي من دولة واحدة وهى كينيا. وهى بذلك ستستورد حوالى ١٩,٦٪ من جملة كمية صادرات كينيا من الشاي. وفى النهاية، فهذه وجهات نظر يمكن مناقشتها. أما لو تم اتباع السيناريو الآخر (بديل/سيناريو الانتشار الجغرافى) بتنويع دول الاستيراد سنجد أن مصر كان يمكن أن تستورد هذه الكمية من دول أوغندا (١٥ طنًّا) ورواندا (١٧,٣ ألف طن) وتنزانيا (٢٥,٧ ألف طن). وبالطبع كل سيناريو من السابقين له مميزاته وعليه ملاحظات:

فالسيناريو الأول وهو قصر الاستيراد على دولة واحدة، فبالرغم من أنه يقلل من الإجراءات الإدارية والزمنية في الاستيراد ويجعلها مقصورة مع دولة واحدة مما يجعلها تتم بمجهود أقل ووقت أقصر، وخاصة لو استمر ذلك لسنوات طويلة فسيجعل ذلك عملية سهلة، كما أن زيادة صادرات دولة معينة سيؤدى إلى زيادة إنتاجها[٢٣]، وذلك بسبب زيادة معدل تكوين رؤوس الأموال وزيادة الإنتاجية والأداء الاقتصادى الأفضل خاصة مع زيادة صادرات المواد الخام بالدول النامية مع ضرورة ارتباطه بالإدارة الجيدة لعائدات هذه الصادرات [٢٤]. لكنه سيضع الدولة تحت ضغوط وخطر الاعتماد على

مصدر واحد في الاستيراد.

أما السيناريو الآخر وهو تنويع مصادر الاستيراد: فعلى الرغم أنه سيحل مشكلة خطر الاعتماد على مصدر واحد، إلا أن ذلك سيتطلب جهدا ووقتا لتعدد وتنوع النظم الاقتصادية لكل دولة في تجارتها الخارجية، وذلك لتنمية التبادل التجارى مع دول حوض النيل، وفى أى المجالات التي يمكن توجيه الجهود لها، وتأتى بأسرع نتائج ممكنة وبأقل مجهود ممكن.

ويمكن أن يقترح في هذا الشأن أيضا أن تترابط مصر والسودان في توجيه استيرادهما للشاي من كينيا، حيث إن متوسط استيراد السودان من الشاي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ وصل إلى ٢٣ ألف طن ومن مصر إلى ٦٢,٦ ألف طن، أى بمجموع ٨٥,٦ ألف طن للدولتين، وهو ما يمثل ٢٦,٧٪ من متوسط جملة صادرات كينيا من الشاي إلى دول العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣. ويمكن أن يكون ترابط وتكامل هذا الاستيراد في شكل سلسلة إنتاجية Production Chain[٢٥] أو مراحل إنتاجية بحيث يتم تجهيز الشاي على سبيل المثال في مرحلته الأولى من التجفيف في دولة الإنتاج، ثم يتم تصديره لمصر بحيث يتم إكمال باقى العمليات التجهيزية للاستهلاك النهائي في مصر على سبيل المثال .

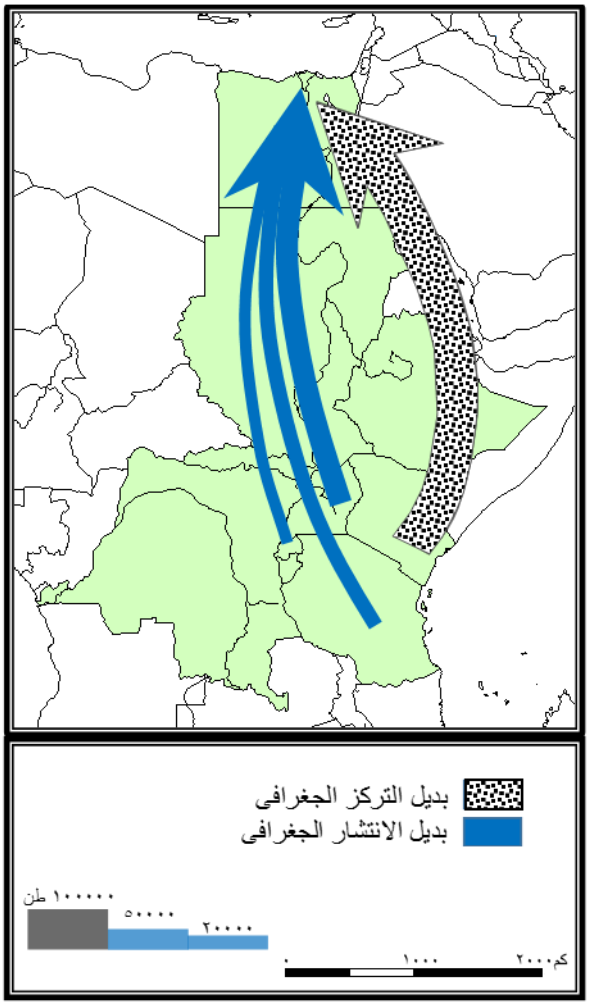

شكل رقم (٦) بدائل استيراد الشاي إلى مصر من دول حوض النيل

الأولوية الثانية (التوجه لاستيراد السمسم):

وهى الخاصة باقتراح توجه مصر نحو استيراد محصول السمسم، ويقترح لمصر وحدها أن تستورد كامل صادرات دول حوض النيل من السمسم، والتي وصل متوسطها إلى٣٦٢ ألف طن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣. وذلك لأن مصر لا تستورد السمسم، الذى هو من المحاصيل الزيتية في المقام الأول، لكن من جانب آخر نجد أن متوسط واردات مصر من زيت النخيل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ وصل إلى ٥٠٨ ألف طن، لذلك يمكن مناقشة مقترح استيراد مصر لكامل صادرات بذور السمسم الخام من دول

حوض النيل من أجل توفير احتياجات السوق المصرية من الزيوت وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع نسبة الزيت المستخلصة من زيوت بذور السمسم (٥٠- ٦٠ ٪) وذلك بالمقارنة بزيت فول الصويا (٢٥ ٪) حيث إن مصر تستورد فول الصويا بكمية تصل إلى ١,١ مليون طن لكن يستبعد أن تستخدمه مصر في إنتاج الزيت لأن نسبة الزيت المستخرجة من فول الصويا تصل إلى ٢٥٪ في المتوسط.
- إن نواتج عملية عصر زيت السمسم "الكسب" أكثر إفادة ومتعددة الاستخدامات ويمتاز زيته بجودته العالية، وثبات مواصفاته، وإمكانية حفظه لمدد زمنية طويلة تصل إلى حوالي ٥ سنوات[٢٦]
- ستتيح عمليات تصنيع زيت السمسم بمصر فرص عمل صناعية جديدة وستجذب الاستثمارات إلى مصر، مما سيؤدى إلى إحداث تأثير ملموس في الأجور وتحسن مهارات العمال كما اتضح من تجارب أخرى[٢٧] . وبالنسبة لسوق التصريف والاستهلاك، فسيعتبر السوق المصرية المحلية هو سوق استهلاكية للمنتج النهائي لزيت السمسم.

ولكن هذا يستلزم الإجابة على سؤال مهم وهو هل يمكن أن تدعم مصر هذا الاتجاه بتوجيه الاستيراد للسمسم رغم احتمالية ارتفاع سعر المنتج النهائي من زيت السمسم عن سعر استيراد المنتج النهائي من زيت النخيل، لكن جودة زيت السمسم ستكون أفضل. وعلما بأن ذلك سيعد من صور الدعم التجارى المتعددة لقضية مياه النيل لمصر.

<u>الأولوية الثالثة (ضرورة تصدير القمح):</u>

وتختلف هذه الأولوية عن سابقتيها في أنه سيتم توجه مصر نحو التصدير وهو أنه يمكن لمصر أن تستغل ميزتها في إمكانية زيادة إنتاجها من القمح بكميات تمكنها ليس فقط من الاكتفاء ذاتيا منه، بل من تصديره إلى دول حوض النيل، من أجل دعم الأمن المائى لمصر.

وبالنسبة لتعامل مصر مع واردات دول حوض النيل؛ فإنه يمكن القول بصورة عامة بإنه لا يمكن حاليا وبصورة عاجلة من خلال خطة زراعية قصيرة المدى (ثلاثية أو خماسية) أن تؤثر مصر في مجال واردات

دول حوض النيل باستثناء المقترح الخاص **بالقمح**. لأن ذلك يتطلب توجيهًا زراعيًا وتعديل سياسات وخططًا زراعية وصناعية إنتاجية نحو إنتاج محاصيل وسلع يتطلبها السوق الخاصة بدول حوض نهر النيل، من أجل حماية الأمن المائى للمجتمع.

وبالنسبة لأهمية ذلك للمستوى المحلى المصرى فيعد قطاع الزراعة المصري من أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تقوم بدور بالغ الأهمية في مواجهة الظروف والمتغيرات الاقتصادية الدولية الحديثة، بالإضافة إلى أنه سيعمل على زيادة المكاسب التي يمكن أن تجلبها هذه المتغيرات إلى أقصى حد ممكن. ويحتاج ذلك إلى ضرورة إحداث تطوير كبير في جميع الجوانب المتعلقة بالزراعة المصرية وتحديثها وزيادة قدرتها الإنتاجية والتنافسية والإسراع فيها بمعدلات النمو بما يتلاءم مع تلك المتغيرات الدولية المعاصرة، مما يؤدي إلى تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة(٢٨).

وبما أن القمح هو أكبر الواردات لدول حوض النيل، فيمكن لمصر أن تستغل ميزتها في إمكانية زيادة إنتاجها من القمح. وما يرجح ذلك الرأي أنه بالفعل تم زيادة مساحة القمح المزروعة في مصر من ١,٣ إلى ٢,٤ مليون فدان خلال الفترة ١٩٨٣ – ٢٠٠٢م على سبيل المثال. وترجع هذه الزيادة إلى التوسع في زراعة القمح في بعض الأراضى الصحراوية وبعض أراضى الاستصلاح الجديدة. كما أن إنتاجية الفدان أيضا تزايدت خلال نفس الفترة من ١,٦ إلى ٢,٧ طن/فدان. لذلك زاد إنتاج القمح في مصر من ٢,١ مليون طن إلى ٦,٦ مليون طن خلال تلك الفترة.(٢٩) أي إن إمكانية زيادة إنتاج القمح المصرى هو أمر ممكن، خاصة مع توافر المساحات الصحراوية الضخمة والشاسعة في مصر والقابلة للاستزراع.

وأما عن دول العالم في تصدير القمح لدول الحوض فهى على علاقات تجارية مع مصر في مجالات أخرى بحيث يمكن تعويضها في حال حولت دول الحوض وجهتها الاستيرادية إلى مصر القريبة مكانيا منها، حيث ستستفيد من انخفاض تكلفة النقل، كما أن مناخ مصر الجاف سيساعدها كثيرا في توافر ظروف الإنتاج الطبيعية للقمح بكميات كبيرة. وفى حال حدوث ظروف طارئة لإنتاج القمح عالميا سواء بسبب العوامل الطبيعية الفجائية

كالفيضانات، أو الأمراض أم بسبب العوامل الأخرى البشرية مثل احتمالية إلغاء أو تقليل الدعم في أسواق المنتجات الزراعية العالمية في ظل تطبيق أهداف منظمة التجارة العالمية (الجات سابقا)[٣٠]، فإن مصر تستطيع أن تنافس الدول الأخرى، حين يرفع عنها الدعم في مجال تجارة القمح.

المشكلات:

إن السير في مسار تنشيط التجارة الخارجية مع دول حوض النيل سيكون به عدد من المشاكل التى تعوق زيادة هذا التبادل بصفة عامة، ومن أهم هذه المشكلات ما يلى :

- تكلفة النقل؛ بسبب تضاعف تكاليف الشحن، حيث إن تكاليف شحن السلع المصرية إلى الكونغو مثلا تعادل ثلاثة أضعاف شحن السلع الأوربية إليها[٣١] ، وبالتالى سيقبل المستهلك الأفريقى على السلع الأقل سعرا.
- ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة وذلك لارتفاع معدلات المخاطر التجارية بسبب العامل الأمنى، مما يقلل من قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأخرى.
- الارتباط الاقتصادى بين دول الحوض ومستعمريها السابقين.
- ضعف عملية الدعاية والإعلان للسلع المصرية وقلة الاشتراك فى المعارض الاقتصادية فى هذه الدول لعرض المنتجات المصرية.
- عدم التعرف على أذواق المستهلكين فى هذه الدول من خلال الدراسات التسويقية وعلى السلع والأصناف الأكثر استهلاكا، وذلك عكس دول أخرى مثل اليابان التى تقوم بإيفاد بعثات اقتصادية لهذه الدول للقيام بدراسات ميدانية للتعرف على أذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تلعب تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية دورا كبيرا في تقليل أثر عامل البعد المكانى[٣٢]، وأن الدول تميل إلى التعامل التجارى مع الدول ذات المستوى المتقدم في الخدمات والتي أهمها الخدمات الإلكترونية[٣٣].

مقترحات الحلول

يفرض التحدي على مصر أن تحافظ على وجودها بدول حوض النيل، وإن لم تكن تسمح ظروفها بمزيد من تقديم الدعم المباشر لها. فالوجود الاقتصادي لمصر مع دول حوض النيل يمكن أن يكون متعدد الوجوه سواء

كان تواجدا مباشرا في صور الدعم الفني في مجالات التعليم والتدريب وتقديم الاستشارات الفنية وإنجاز دراسات الجدوى لمشروعات قومية تهتم بها دول حوض النيل، أو تواجدا غير مباشر من خلال حركة تجارية نشطة، أو إقامة بعض الاستثمارات التي تحتاجها دول حوض النيل.

وقد يساعد مصر على القيام بهذا الدور اتساع دور القطاع الخاص المصري في الحياة الاقتصادية، أو أن تستفيد مصر من وجود الاستثمارات العربية الملحوظة في دول حوض النيل، فتكون عونا لمصر في دعم وتوطيد علاقاتها بدول حوض النيل.

ومع كل خطوة يمكن اتخاذها في مجال الأمن المائى المصرى، يجب أيضا بذل مزيد من الجهود للعمل على زيادة التبادل التجارى بين مصر وسوق دول حوض النيل بصفة عامة، **ومن أهم هذه الجهود:**-

- التنظيم المستمر لإقامة معارض دائمة أو مؤقتة للمنتجات المصرية.
- ربط الموانئ المصرية بموانئ دول الحوض بخطوط ملاحية مباشرة.
- زيادة تبادل البعثات التجارية وتنظيم المعارض المشتركة.
- ضرورة إنشاء ترابط اقتصادى أو مجموعة اقتصادية أو أي صورة من صور الترابط الاقتصادى لتضم دول حوض النيل بصفة خاصة حيث يتسم عالم اليوم، بالاتجاه نحو إقامة الاتفاقيات و التكتلات الاقتصادية؛ إذ تؤدي هذه الاتفاقيات إلى اتساع حجم السوق، و زيادة القدرة التفاوضية للدول الأعضاء وحمايتها من التقلبات الاقتصادية العالمية الطارئة[٣٤]، لأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لا يوجد بها أية تكتل اقتصادى خاص يضم دول حوض النيل. حيث تضم المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ثماني مجموعات فقط هي كالتالى:- تجمع دول الصحراء والساحل، ودول الكوميسا، ومجموعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس)، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيفاد)، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، واتحاد المغرب العربى[٣٥].

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة مقترحات في مجال التجارة الخارجية لحل مشكلة تقسيم مياه نهر النيل بين مصر ودول الحوض. لأن حل أي مشكلة يتطلب وضع بدائل متعددة للحلول والمقترحات، وعدم اقتصار الجهود على مسار واحد، أو حل أوحد، وأنه يجب وضع الحقائق كاملة أمام صانع القرار في مجال السياسة التجارية الخارجية، ليكون من ضمن أهدافه حماية الأمن المائى المصرى. وذلك من خلال تحديد ما أهم السلع الزراعية والغذائية الداخلة فى تجارة دول حوض نهر النيل استيرادا وتصديرا، وبالتالى ستكون لها الأولوية تخطيطيا فى التركيز عليها من الجانب المصرى. ثم تحديد ما هى الدول التى تقوم بالتجارة الخارجية مع دول حوض النيل ومحاولة مصر التحاور والتعامل التجارى معها من أجل التأثير على القرارات المتخذة فى قضية مياه نهر النيل لضمان أمن مصر المائى.

وذلك من خلال استعراض أهم صادرات وواردات دول حوض النيل من السلع الزراعية والغذائية. ومدى إمكانية توائم مصر مع هذا الوضع التجارى القائم حاليا وذلك بأقل مجهود ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وذلك باستغلال الموارد المتاحة. وذلك بمناقشة اتباع بديل/سيناريو الاستيراد/ التصدير من دولة واحدة، أو اتباع السيناريو الآخر (بديل/سيناريو الانتشار الجغرافى) بتنويع دول الاستيراد/ التصدير، لأنه بالطبع كل سيناريو من السابقين له مميزاته وعليه ملاحظات. وذلك لتنمية التبادل التجارى مع دول حوض النيل فى المجالات التي يمكن توجيه الجهود لها، وتأتى بأسرع نتائج ممكنة وبأقل مجهود ممكن.

ملحق رقم (١) كميات التجارة الخارجية لدول حوض النيل مع الدول الخارجية بالطن

السودان			
الواردات		الصادرات	
القمح		السمسم	
أستراليا	٤١١٥٨	الصين	٤٨٨٧٤
كندا	١٢٤٠٠٥	مصر	١٠٢٨١
مصر	١١١	سوريا	١٤٢١٧
تركيا	٤٥٨	السعودية	١٢٩٨٦
الهند	٠	لبنان	١٠٨١٨
السعودية	٤	تونس	٧٩٩٩
السكر		الولاس	
الإمارات	١١٥٩	تركيا	٩٩١٨
بريطانيا	١٨٥	الإمارات	١
سويسرا	١١٨	السوعم	
سوريا	٧١	جيبوتي	٧٤١
السعودية	١٤	السكر	
مصر	١	بريطانيا	١٠٤٠٠
السوعم		السعودية	٤٥٠٠
مصر	١٧		
البن			
السعودية	١		
سوريا	١		
أوغندا	٤٢٠		
الشاي			
مصر	١١١		
كينيا	٨١١		

كينيا			
الواردات		الصادرات	
القمح		القمح	
أوكرانيا	١١٠١٤١	أوغندا	١٠٥١
روسيا	١١١٦٢٥	رواندا	٥٠٠
أمريكا	٨١٨٨١٨	السودان	٤٥٨
الذرة		الكنغو	٥٠
ج أوفيفا	١١٥٢٠٨	نوانيا	٥
أوغندا	٥٨١٧٤	الشاي	
أوكرانيا	١١٨٤٢	مصر	٧٧٠٠٠
زامبيا	٥٢٥١	باكستان	٧١٩٦١١
نوانيا	١٤٢١	بريطانيا	١٦١١٥
رز التخيل		أفغانستان	٤٦٠٥١
إندونيسيا	١٨١٤٦١	السودان	١٢٥٠٥
سنغافورة	١٨١٥٦١	الإمارات	١٢٠٦٠
مالاوي	٥٧١٧٦	السعير	
الإمارات	٨٥٥١	أوغندا	١٤١٦٩
زامبيا	١٦١٧	السودان	١١٨٧٦
السكر		نوانيا	١٥١٥
مصر	٧١١٠٢	رواندا	٥١٥
موريشوس	٧١١٥	كينيا	١١٨
مدغشقر	١٠٠١	السوعم	
نوانيا	٤١١٨	الصومال	١١٨٥١
مالاوي	١٦٤١	السودان	١٠١١١
أوغندا	٩١٠	أوغندا	١١٦٤
سويسرا	٥٠٤	مدغشقر	١٠١٠
السعودية	٥٠٠		
زامبيا	١١		
الشاي			
ج أوفيفا	٥٧٥١٦		
السعودية	٥٠٤٥٧		
مصر	١٨١١١		
نوانيا	١٠٠٠		

أوغندا			
الواردات		الصادرات	
القمح		البن	
باكستان	٩٦١١٠	سويسرا	١٥٠١٨
روسيا	١٦١٤١	ألمانيا	١٠٠٤٦
أستراليا	١١٨٦١	السودان	١٥١٧١
أمريكا	١٦٩٧١	السكر	
زيت النخيل		السودان	١٦٥٥٨
إندونيسيا	١٦٠٢٠٧	رواندا	١٢٥١٩
سنغافورة	١٤١٥٩	الكونغو	١١٦٥١
مالاوي	١٠١١٤	الشاي	
كينيا	١٦١٦	كينيا	٥٥٤٧١
نوانيا	٩٤	السودان	١١
الكنغو	١٠	الكونغو	٥١
السكر			
الهند	١٦١٨١		
ج أوفيفا	١٥١٤٩		
الواردات	١٤٠١٤		
تايلاند	١٦١٥٨		
مصر	٧٧١٧		
السعودية	٤١٠٩		

الكنغو			
الواردات			
القمح			
أوكرانيا	١١٠١٤١		
روسيا	١١١٦٢٥		
أمريكا	٨١٨٨١٨		
الذرة			
ج أوفيفا	١٤٢١٦٤		
زامبيا	٥٩٦٠		
أمريكا	١١١٨		
السكر			
الواردات	١٤٢١٠		
زامبيا	٧٩١١		
ج أوفيفا	٥١١٨		
السعودية	١٠١١		
زيت النخيل			
ج أوفيفا	٤٧٠٥١		
إندونيسيا	١٤٢١١		
مالاوي	٧٥١٨		

رواندا			
الواردات		الصادرات	
القمح		الشاي	
أمريكا	٢١١٠٤٠	كينيا	١٠٩٥١
روسيا	١١٨٢١٠	بريطانيا	١١٦
أستراليا	١١٠٤٩	الإمارات	١١
الذرة		البن	
أوغد	٥١٥٥١	سويسرا	٨١١٨
نوانيا	١١٠٤١	بلجيكا	١٨١٥
الكونغو	١٠٠٠	أمريكا	١١٥١
زامبيا	٧٨٦		
بوروندي	٧٠١		
السكر			
أوغدا	١١١٨٠		
زامبيا	٧٧٤١		
نوانيا	٤٦٥١		
مصر	١٦٠٠		
الواريي	١١٧٤		
مالاوى	١١١٨		

مصر	
الواردات	
القمح	
روسيا	٣٧٧٧٠١٢
الهند	٢٧٧١٢٣٣
فرنسا	١٠٢٣٠٣٩
السكر	
البرازيل	١٠٠١٣٢٩
ألمانيا	٧٢٨٠٠
بريطانيا	٥٤٦٧٥
زيت النخيل	
أندونيسيا	٢٨٨٩٢٩
ماليزيا	٢٢٠١٠٦
سنغافورة	١٦

إثيوبيا			
الواردات		الصادرات	
القمح		السمسم	
روسيا	٥٨٢٨٩٥	الصين	٣٢٤١٣٨
أمريكا	٢٩٠٥٧٩	فلسطين المحتلة	٣٧٨٣٦
الصين	٢٥٩٧٨	تركيا	١٤٤١٨
السكر		البن	
البرازيل	١١٢٢٦٢	ألمانيا	٤٩٩٨٧
السعودية	١٥٩٠٠	السعودية	٢٣٤٧٢
تايلاند	١٠٠٢٦	أمريكا	١٢٩٢٦
بلجيكا	٧٥٩		
زيت النخيل		الفول	
ماليزيا	١٤٦٣٤٢	كينيا	٢٣٤٥٥
أندونيسيا	٦٥٢٧١	الهند	١٠٤٦٣
مصر	٨٣٧٥	السلفادور	٨٤٢٨

تنزانيا			
الواردات		الصادرات	
القمح		نخالة القمح	
الولايات	٢٤٥١٩٤٤	الإمارات	٩٨٦٤٧
الأرجنتين	١٢٧٢٦٥	كينيا	١٠٠٠٠
روسيا	١٢٨٦٩٢٢	عمان	٩٤٥
السودان	١٢٨٧٤٦		
زيت النخيل		الكاجو	
أندونيسيا	١٨١٣٤٣	الهند	٩٥٤٥٥
ماليزيا	٣٣٩٥٨	الإمارات	٢٥٣١
الهند	٥٠٠٠	سنغافورة	١٠٤٥
السكر		السمسم	
الإمارات	٣٤٩٦٢	الصين	٥٢٥٩٧
البرازيل	٢٦٦٧٥	اليابان	٢١٩٢٢
مصر	٢٠٩٣٢	الهند	٧٢٢
السعودية	١٤٤٥٥		

بوروندي			
الواردات		الصادرات	
السكر		البن	
رانيا	٨١١٢٤	سويسرا	٨٨٥٧
أوغندا	١٥٠٠	بريطانيا	٤٠١٤
بريطانيا	٥١١	بلجيكا	١٣٢٨
موريشيوس	٤٦٥		
رواندا	٨١		
القمح		شعير	
الولايات	١٤٧٠	الكنغو	١٦١٠
تونس	٥١٤	أوغندا	١٩
كندا	١١١	السعودية	١٤
الذرة		الشاي	
أوغندا	١٣٦١	كينيا	٧٠١٤
رواندا	١٨١٠	عمان	١٨٨
تونس	٥٥٠	تونس	١٧
كندا	١٨		

الهوامش

١- وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل، الوجود الصينى في دول حوض النيل، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦١، مصر، ٢٠١٣، ص ص ٢١٧-٢١٩.

http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/195

٢- عبدالرحمن علي وممدوح البدري، إمكانات التكامل الزراعى والحيوانى والسمكى في دول حوض النيل، دراسة إمكانات التكامل لدول حوض النيل، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، جامعة الدول العربية، الخرطوم،٢٠١١، ص١٠.

٣- محمد عبد العزيز، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادى، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد٤١، ج ١، ٢٠٠٣، ص ص١٩-٩٢.

٤- أبو بكر أبو بكر طاهر حامد، التجارة الخارجية للسودان ١٩٦٨-١٩٧٨ : دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه بكلية الآداب قسم الجغرافيا جامعة القاهرة، ١٩٨١.

٥- انتصار المشهور، جغرافية التجارة الخارجية السورية ١٩٥٠-١٩٧٠، رسالة ماجستير بكلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

٦- زينب على نجم الدين، المحاصيل النقدية ودورها فى صادرات مصر الخارجية فى القرن العشرين: دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه بكلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.

٧- محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل: قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، فى، أحمد ابراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٩.

8- UNESCO, International Hydrological Programme, From Potential Conflict to Cooperation Potential. (http://www.unesco.org /new /en / natural-sciences/environment/water/ihp/ihp-programmes/ pccp)

٩- محمد سلمان طايع، دور المؤسسات والقوى الدولية في تسوية قضايا المياه: حالة حوض النيل، فى، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٧٢.

10- Recalde, M. L, and Florensa, M., Mercosur: Trade Creation or Trade Diversion? An Application of the Gravity Model and Kalman Filter, in,

Gabriele Tondl (éd.), Trade, Intégration and Economie Development The EU and Latin America, SpringerWienNewYork, 2008, pp.221-248.

11- The International Merchandise Trade Statistics Section (IMTSS), the United Nations Statistics Division (UNSD), Department of Economic and Social Affairs. https://unstats.un.org/ unsd/trade/data/tables.asp#annual

12- Standard International Trade Classification, Rev.4, United Nations Statistics Division, UN Classifications Registry https://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=28&Lg=1

١٣-[١٣]) محمد عبد العزيز، ٢٠٠٣، ص ٨١.

14- Neary, J. Peter; Wijnbergen, Sweder van, Natural resources and the macroeconomy : a theoretical framework, UCD Centre for Economic Research Working Paper Series; No. 36, University College Dublin. School of Economics,

15- Elena-Maria BIJI. et al, Place and importance of Suceava district foriegn trade in the national Economy of Romania, The USV Annals of Economics and Public Administration Volume 12, Issue 1(15), 2012, PP.219-229.

16- United Nations Conference on Trade and Development, Trade and development report 2017, United Nations, New York and Geneva, 2017, P.10.

17- Hoare, A, G., Domestic regions , Overseas Nations, and Their Interactions Through Trade: the case of the United Kingdom, Environment and Planning , Vol 25, 1993, P.701.

١٨-قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥. http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

١٩-قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥. http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

٢٠-قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥. http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537

٢١-محمد خميس الزوكة، (٢٠٠٠)، الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٩٧.

٢٢-سامي عفيفي حاتم، النظام التجاري الدولي في إطار الجات ١٩٤٨- ١٩٩٤، الندوة القومية الثانية بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان "الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية"، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩، ص ١٢ .

23- Peng Sun &Almas Heshmati, International Trade and its Effects on Economic Growth in China, Institute for the Study of Labor, Discussion Paper No. 5151 August 2010, Bonn ,Germany P.25.

24- Rostam M.Kavoussi, Export Expansion and economic growth, further empirical evidence, Journal of Development Economics 14 (1984). North-Holland, P.241.

25- Grant. R., The Geography of International Trade , Progress in Human Geography , Vol 18, 1994, P.304.

٢٦-نقطة التجارة السودانية، فرص تجارية، وزارة التجارة السودانية، ٢٠١٦.

(http://www.tpsudan.gov.sd/index.php/ar/home/show_export/36)

27- Ludo Cuyvers, Michel Dumont and Glenn Rayp, International trade and the income position of low-skilled and high-skilled workers in the European Union, in , Robert Anderton, Paul Brenton and John Whalley, Globalisation and the Labour Market Trade, technology and less-skilled workers in Europe and the United States, Routledge, 2006, pp.36-53.

٢٨-معهد التخطيط القومي، سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٤٣، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٢.

٢٩-فاطمة محمد على إبراهيم، القمح في مصر: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه بكلية الآداب، جامعة القاهرة قسم الجغرافيا، ٢٠٠٦، ص ص٤٥ – ٥٦.

٣٠-حسن أمين محمد، تحرير التجارة الزراعية في إطار دورة أوروجواي للجات و أثره على التنمية الزراعية، الندوة القومية الثانية بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان "الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية"، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩، ص٤٦٧ .

٣١-ناجى، (٢٠٠١) محمد عباس، مصر واتفاقية الكوميسا للتجارة الحرة، الأهرام الاستراتيجى، عدد ٧٣، ص٤.

32- Edward J. Malecki and Bruno Moriset, The digital economy Business organization, production processes, and regional developments, Routledge, 2008, p.93.

33- Laura Márquez-Ramos, Inmaculada Martínez-Zarzoso, and Celestino Suárez-Burguet, Technological Innovation, Trade and Development, in , Hakikur Rahman, Information and Communication Technologies for Economic and Regional Developments, Idea Group Publishing, 2007, p.79.

٣٤-محمود منصور، التحديات التي تواجهها الصادرات الزراعية المصرية في ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، في ندوة: مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للإحصاء و علوم الحاسب والسكان، وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مايو ٢٠٠٠، ص ٦.

٣٥-مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ٢٠١٦، http://au.int/ar

المصادر والمراجع

١. أبو بكر أبو بكر طاهر حامد، التجارة الخارجية للسودان ١٩٦٨-١٩٧٨: دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه بكلية الآداب قسم الجغرافيا جامعة القاهرة، ١٩٨١.

٢. انتصار المشهور، جغرافية التجارة الخارجية السورية ١٩٥٠-١٩٧٠، رسالة ماجستير بكلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

٣. حسن أمين محمد، تحرير التجارة الزراعية في إطار دورة أوروجواي للجات وأثره على التنمية الزراعية، الندوة القومية الثانية بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان "الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية"، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩.

٤. زينب على نجم الدين، المحاصيل النقدية ودورها فى صادرات مصر الخارجية فى القرن العشرين دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه بكلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.

٥. سامي عفيفي حاتم، النظام التجاري الدولي في إطار الجات ١٩٤٨-١٩٩٤، الندوة القومية الثانية بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان " الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية "، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩.

٦. عبدالرحمن علي وممدوح البدري، إمكانات التكامل الزراعى والحيوانى والسمكى في دول حوض النيل، دراسة إمكانات التكامل لدول حوض النيل، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، جامعة الدول العربية، الخرطوم، ٢٠١١.

٧. فاطمة محمد على إبراهيم، القمح في مصر، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه بكلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم الجغرافيا، ٢٠٠٦.
٨. قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.
http://faostat.fao.org/site/537/DesktopDefault.aspx?PageID=537
٩. محمد خميس الزوكة، (٢٠٠٠)، الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٠. محمد سلمان طايع، دور المؤسسات والقوى الدولية في تسوية قضايا المياه: حالة حوض النيل، فى: أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.
١١. محمد عبد العزيز، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادى، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد٤١، ج ١، ٢٠٠٣.
١٢. محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، في: أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٣. محمود منصور، التحديات التي تواجهها الصادرات الزراعية المصرية في ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، في ندوة: مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للإحصاء و علوم الحاسب والسكان، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مايو ٢٠٠٠.

١٤. معهد التخطيط القومي، سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٤٣، ديسمبر ٢٠٠١.
١٥. مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ٢٠١٦، http://au.int/ar
١٦. ناجى، (٢٠٠١) محمد عباس، مصر واتفاقية الكوميسا للتجارة الحرة، الأهرام الاستراتيجى، عدد ٧٣.
١٧. نقطة التجارة السودانية، فرص تجارية، وزارة التجارة السودانية، ٢٠١٦.
(http://www.tpsudan.gov.sd/index.php/ar/home/show_export/36)
١٨. وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل، الوجود الصينى في دول حوض النيل، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦١، مصر، ٢٠١٣.
(http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/195)

المراجع والمصادر غير العربية

19. Edward J. Malecki and Bruno Moriset, The digital economy Business organization, production processes, and regional developments, Routledge, 2008.
20. Elena-Maria BIJI. et al, Place and importance of Suceava district foriegn trade in the national Economy of Romania, The USV Annals of Economics and Public Administration Volume 12, Issue 1(15), 2012.
21. Grant. R., The Geography of International Trade , Progress in Human Geography , Vol 18, 1994.
22. Hoare, A, G., Domestic regions , Overseas Nations, and Their Interactions Through Trade: the case of the United Kingdom, Environment and Planning , Vol 25, 1993.
23. International Trade Statistics Yearbook, Department of Economic and Social Affairs, Volume I , Trade by Country, United Nations, 2017.
https://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=28&Lg=1
24. Laura Márquez-Ramos, Inmaculada Martínez-Zarzoso, and Celestino Suárez-Burguet, Technological Innovation, Trade and Development, in , Hakikur Rahman, Information and

Communication Technologies for Economic and Regional Developments, Idea Group Publishing, 2007.

25. Ludo Cuyvers, Michel Dumont and Glenn Rayp, International trade and the income position of low-skilled and high-skilled workers in the European Union, in , Robert Anderton, Paul Brenton and John Whalley, Globalisation and the Labour Market Trade, technology and less-skilled workers in Europe and the United States, Routledge, 2006.
26. María Luisa Recalde and Marcelo Florensa, Mercosur: Trade Creation or Trade Diversion? An Application of the Gravity Model and Kalman Filter, in, Gabriele Tondl (éd.), Trade, Intégration and Economie Development The EU and Latin America, SpringerWienNewYork, 2008.
27. Neary, J. Peter; Wijnbergen, Sweder van, Natural resources and the macroeconomy : a theoretical framework, UCD Centre for Economic Research Working Paper Series; No. 36, University College Dublin. School of Economics,
28. Peng Sun &Almas Heshmati, International Trade and its Effects on Economic Growth in China, Institute for the Study of Labor, Discussion Paper No. 5151 August 2010, Bonn ,Germany.
29. Rostam M.Kavoussi, Export Expansion and economic growth, further empirical evidence, Journal of Development Economics 14 (1984). North-Holland.
30. Standard International Trade Classification, Rev.4, United Nations Statistics Division, UN Classifications Registry.
31. The International Merchandise Trade Statistics Section (IMTSS), the United Nations Statistics Division (UNSD), Department of Economic and Social Affairs. https://unstats.un.org/unsd/trade/data/tables.asp#annual
32. UNESCO, International Hydrological Programme, From Potential Conflict to Cooperation Potential. (http://www.unesco.org /new /en / natural-sciences/ environment/ water/ ihp/ihp-programmes/ pccp)
33. United Nations Conference on Trade and Development, Trade and development report 2017, United Nations, New York and Geneva, 2017.